التشخص لقايم بالذات مجازا فيصح نفيه عنه تعالي حقيقة وهو باطل بالاجماع
وان جعل من قبيل كون الموضوع له خاصا والوضع عاما كاسما الاشارة بمعني
انه وضع لكل مخصوص كل تشخص قايم بمحل بحيث يسمي كل منها كلام الله لزم
ان يوصف كلامه تعالي بالحدوث حقيقة وان نوقش في الرد بما يطلب
تفصيله من تعليق الفرايد لنا يسر الله بجمعه واكماله علي انك ان
صح عندك ما ذهب اليه مما وفقناك عليه امكن حمل النظم علي وفاقه
والجمع بين اطرافه لفوايد غايته انك تحمل اللفظ علي التلفظ ولا تحمله
بمعني الملفوظ كما لا يخفي حسن تمييه علي من قلبه من الغفل محفوظ فان
قلت ليس كل نص يدل علي الحدوث يمكن حمله علي اللفظ الدال علي الكلام
القديم فتبطل الكلية بمثل يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا
الي غيره مما لا يحصي كثرة مما ينبي باعتبار معناه وتدلوله القايم
بغيره تعالي المستحيل القيام به تبت يدا ابي لهب واذا جاءك المنافقون
قالوا قلت مراد نا يدل لا لنه علي الحدوث ان يدل علي اتصاف ما
اطلق عليه انه كلام الله تعالي بما هو من صفات الالفاظ الحادثة
علي ما مر تمثيله لا مطلق الدال لا لنه علي الحدوث اذ قد مر جوابها الخاص
فان قلت ذكرت من جملة الامثلة الانزال وليس من صفات الالفاظ بل
الاجسام قلت هو من صفاتها ولو بطريق التبعية كما سلها كما مر فان
قلت في وجوب القدم للصفات ما يغني عن التعرض لمثل هذا قلت
مرجوابه في التوطية مع ان التعرض له فيه تقوية لجرد مذهب
الحنابلة ومثله كاف في دفع عجيب التكرير وهاهنا فايدتان
احداهما الكتب المنزلة جميعها مائة واربعة منها عشرة علي ادم
وخمسون علي ولده شيث وثلاثون علي ادريس وعشرة علي ابراهيم
عليهم الصلاة والسلام ويقال في جميعها صحف والتوراة علي موسي والانجيل
علي عيسي والزبور علي داود والقران علي نبينا محمد صلي الله وعليهم
اجمعين وسلم ويقال في جميعها كتب قال بعضهم ولم ينزل علي احد من
الانبيا والرسل شي من الصحف والكتب ماعدا هولاء الثانية الرسل
وثانيتهما اجمع النقل علي ان ترتيب الايات توقيفي وقطعوا به
واختلفوا في ترتيب السور فقيل انه اجتهادي وقع عن اجتهاد
من الصحابة واليه ذهب الامام مالك بن انس والقاضي ابو بكر في
احد قوليه وجزم به ابن فارس ومما استدل به له اختلاف
مصاحف السلف في ترتيب بعض السور وقيل انه توقيفي وذهب
اليه جماعة اخرون منهم القاضي ابو بكر في احد قوليه وخلائق
حتي قال بعضهم ان ترتيب السور هكذا هو عند الله في اللوح

المحفوظ

١٦٨

المحفوظ علي هذا الترتيب وانزل الله القران كله الي السما الدنيا جملة ثم فرقه
في بضع وعشرين سنة فكان جبريل ينزل بالسورة او الاية لامر يحدث
ويخبر النبي صلي الله عليه وسلم بموضعهما من القران وعلي هذا الترتيب
كان صلي الله عليه وسلم يعرض علي جبريل كل سنة ما كان يجتمع عنده
منه وعرضه عليه في السنة التي توفي فيها مرتين وما استقر عليه
الامر في العرضة الاخيرة هو الذي وقع عليه ترتيب المصحف العثماني
واما ما وقع في غيره من مصاحف بعض الصحابة كمصحف ابن مسعود
ومصحف ابي بن كعب من الترتيب والقراات وزيادة بعض السور
مما هو مخالف للمصحف العثماني فقد وقع ذلك اولا بتوقيف ثم نسخ
ذلك بما استقر عليه الامر في العرضة الاخيرة وكتب في المصحف
العثماني ولم يبلغ النسخ من ذكر الصحابة ولا ما استقر عليه الامر
فابقوا مصاحفهم علي ما كان عندهم فان قلت نزوله جملة الي السما
هل كان قبل نبوته صلي الله عليه وسلم او بعدها قلت جوز ابو
شامة الامرين واستظهر هو الاول والجلال السيوطي الثاني
قال والاثار صريح سياقها فيه قلت ربما فهم من كلام بعض المتاخرين
اختيار المبينة تتمات الاولي مذهب جميع اهل السنة ان
القراات السبع متواترة خلافا للمعتزلة في قولهم ان القراات
السبع احاد كما نقله السروجي في باب الصوم من شرح الهداية
فان قيل الاسانيد الي الايمة السبعة اعني ابا عمرو ونافعا وابن
كثير وعامرا وعاصما وحمزة والكسائي واسانيدهم انفسهم
الي النبي صلي الله عليه وسلم علي ما في كتب القراات احاد لا تبلغ
عدد التواتر فمن اين جا التواتر اجيب بان انحصار الاسانيد
المذكورة في طايفة لا يمنع مجي القراات عن غيرهم وانما تنسب القراات
الي هولاء الايمة ومن ذكرت اسانيدهم لتصديهم لضبطها
وزيادة اعتنايهم بتلك الحروف وحفظ شيوخهم فيها ومع كل منهم
في طبقته من الناقلين غيرهم ما يبلغها عدد التواتر لان القران
قد تلقاه من كل اهل بلد بقراة امامهم الجم الغفير عن مثلهم وهكذا
دايما فتلقي الايمة القراة كل منهم بالقبول الثانية قال الحافظ ابن حجر
في شرح البخاري قد اخرج احمد والبيهقي في الشعب عن واثلة بن
الاسقع ان النبي صلي الله عليه وسلم قال انزلت التوراة لست
مضين من رمضان والانجيل لثلاث عشرة خلت منه والزبور
لثمان عشرة خلت منه والقران لاربع وعشرين خلت منه وفي رواية
وصحف ابراهيم لاول ليلة ولا يعارضه مع مطابقته لظاهر

Copyright © King Saud University